



الجزائر

الانتخابات التشريعية وعودة المحافظين

الدكتور محمد السبيطي

ذو القعدة ١٤٤٢هـ - يوليو ٢٠٢١م

نُظمت يوم ١٢ يونيو ٢٠٢١م انتخابات تشريعية في الجزائر تعد الاستحقاق الثالث، الذي يتم منذ سقوط الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على وقع الحراك الشعبي والسلمي الذي انطلق في فبراير من العام ٢٠١٩م؛ انتخابات تكون على وقع استمرار الحراك الاحتجاجي، الذي كلما اعتُقد أنه تلاشى إلا وعاد إلى احتلال شوارع المدن الكبرى والعاصمة الجزائر. وكان يبدو أن الأمور تتطور في البلاد على مسارين اثنين؛ أحدهما يقوده النظام في نسخته الجديدة بزعامة الرئيس عبد المجيد تبون، والثاني يسير مع الحراك دون قيادة له؛ لكنه يرفض كل المبادرات التي تقدمت بها السلطة الجديدة. اتجاهاً لا وجود لتقاطعات أو قاعدة التقاء بينهما مع مرور أكثر من عامين على بداية الأحداث. وفي ضوء ذلك تحددت سمات ونتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة؛ سواء من حيث القوى السياسية المشاركة أو نسبة الإقبال المتدنية نسبياً وكذلك الأحزاب التي تصدر النتائج.

بين الرفض والمشاركة: نسبة عزوف مرتفعة

على وقع تحركات الحراك وتفاعل السلطة ومختلف القوى السياسية، وفي سياق البحث المستمر عن مخرج دستوري وقانوني من نفقٍ تلمس سبل إنجاز التغيير، نُظمت الانتخابات التشريعية، وانقسمت النخب والرأي العام من جديد أمام هذا الحدث على نفس خطوط الانقسام السائدة منذ أشهر، حول مشروع ما بعد نظام بوتفليقة ومختلف الاستحقاقات من انتخابات رئاسية إلى الاستفتاء على الدستور. ففي حين ترى سلطة ما بعد بوتفليقة إمكانية إحداث التغيير الذي يطالب به الحراك، عبر محطات تُجدد فيها المؤسسات الدستورية المختلفة ولو بالحد الأدنى من

التوافق- اتجهت بعض القوى الراديكالية إلى وضع شروط وتصور عام ظل الحراك يحمل عناوينه الكبرى إلى الآن. على أساس هذا الاختلاف والتباين في تقدير الموقف واشترطات الاستجابة لمطالب الحراك اتخذت بعض الأحزاب موقف رفض المشاركة في الانتخابات التشريعية مثلما رفضت سابقاً أيضاً الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور، وعلى رأس هذه القوى السياسية نجد أحزاباً منظمة ومعترفاً بها وأخرى قوى سياسية غير معترف بها أو محظورة إلى جانب شخصيات معارضة لها حظوة لدى قوى الحراك الجماهيري. ولعل هذا أهم العوامل التي وراء النسبة المتدنية للمشاركة الشعبية في الانتخابات، التي

قدرت بـ ٣٠٪ في البداية ثم أعلن أنها في حدود ٢٣,٠٣٪ فقط^(١). علمًا أنها في بعض المحافظات كانت هذه النسبة لا تتجاوز ١٪، وذلك في منطقة القبائل حيث المدن الثلاث الكبرى مثل تيزي وزو وبجاية والبويرة^(٢)، وهي المنطقة التي ظل الحراك فيها على أوجه. وعمومًا كانت هذه النسبة أقل بكثير من نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، التي بلغت ٣٩,٨٨٪^(٣)؛ لكنها كانت في مستوى نسبة المشاركة على تعديل الدستور والتي كانت ٢٣,٧٪.

إلا أن ذلك لا يمكن أن يفسر تدني النسب بالمقارنة مع المحطات الانتخابية السابقة وخاصة الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٧م. في منطقة القبائل تكون عادة النسب متدنية لكنها ليست إلى هذه الدرجة؛ ذلك أن الأحزاب التي تبنت موقف المقاطعة هذه المرة كانت سابقًا تشارك أحيانًا، في سياق لا يمكن وسمه بأنه أكثر ديمقراطية من الحالي. وهذا ينطبق على حزب العمال وكذلك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ويمكن أن يسحب ذلك أيضًا وإن بدرجة أقل على جبهة القوى الاشتراكية.

يبدو أن بعض هذه الأحزاب والتي كانت حاضرة في البرلمان السابق قاطعت الانتخابات خشية هزيمة قاسية، بسبب تورط بعض رموزها في مسلسل وقائع استقالة الرئيس بوتفليقة وما تبعها؛ مما أدى بها إلى التورط في قضايا ومحاكم ودخول السجن.

لكن تدني النسب قد يقف وراءها أيضا استمرار ظروف انتشار وباء كوفيد-١٩ والأجواء الصيفية، وتراجع قناعة المواطنين بجدوى الأحزاب وفعاليتها في تغيير الأوضاع العامة. ولا يمكن إحالتها فقط إلى استمرار الحراك الذي انحسر مؤخرًا في مدن منطقة القبائل.

القوى السياسية المتصدرة للمشهد البرلماني الجديد

أعلن المجلس الدستوري النتائج النهائية يوم الأربعاء ٢٣ يونيو بعد أن كانت السلطة المستقلة قد أردتها سابقًا، ودون الدخول في تفاصيل كثيرة، جاءت النتائج كالاتي: تصدر قائمة الفائزين حزب جبهة التحرير الوطني بـ ٩٨ مقعدًا، في حين جاءت كتلة المستقلين أو ما يقبون بالأحرار بـ ٨٤ مقعدًا، وأول حزب ينتمي للإسلام السياسي

هو «حمس» وحصل على ٦٥ مقعدًا، ثم حزب التجمع الديمقراطي (RND) بـ ٥٨ مقعدًا، تلتها جبهة المستقبل بـ ٤٨ مقعدًا، وحركة البناء الوطني بـ ٤٣ مقعدًا، ثم مجموعة من الأحزاب الصغيرة، التي حصلت على نتائج متواضعة جدًا ولا وزن لها تحت قبة المجلس التشريعي^(٤). هذه الحصيلة تستدعي ملاحظات عدة:

١- غياب تام لأحزاب اليسار و«التيار الليبرالي» أو ما يسمى بالتيار «العلماني»؛ وذلك بسبب عدم مشاركة أحزاب وتيارات كانت في بعض مراحل الحياة السياسية بارزة ومؤثرة نسبيًا، وكان بعضها أو أغلبها شارك في عدة محطات واستحقاقات انتخابية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى تاريخ استقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية. في حين امتنع بعض هذه الأحزاب عن المشاركة في بعض المراحل؛ لكن عمومًا، أحزاب مثل حزب العمال، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية والحركة الديمقراطية الاجتماعية (الحزب الشيوعي)- هي أحزاب كان لها حضور ضعيف نسبيًا في آخر برلمان «مجلس الشعب»^(٥).

٢- سيطرة شبه تامة للأحزاب الوطنية التقليدية وأحزاب الإسلام السياسي؛ فعلى الرغم من تراجع سيطرة حزبي الموالاة السابقين (جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي)، إلا أنهما سجلا حضورًا لافتًا؛ فتأثير الحراك عليهما والأحكام القضائية الثقيلة التي طالت قيادتهما -المقيمة الآن في السجن- وتحميلهما مسؤولية انتشار الفساد والمحسوبية وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانسداد الوضع السياسي- لم تخرجهما من دائرة استمرار الفعل السياسي. قد يكون هذا بسبب المقاطعة وعزوف الحراكين عن المشاركة في الانتخابات، وهذا هو الوجه السلبي الآخر للاستمرار في التمسك بالحلول الراديكالية من قبل الحراكين.

٣- تعزيز حضور الإسلام السياسي في مجلس الشعب: في المجلس السابق كان حضور الإسلاميين يتوقف على نواب حركة البناء الوطني؛ لكن هذه المرة كانت مشاركة حزب حركة مجتمع السلم نسبيًا قوية، وكانت النتيجة

تقاسم مسؤولية الإنجازات أو الاخفاقات المقبلة، أمام رأي عام متطلب ومتطلع وأكثر حساسية لمستقبل أفضل ومع طبقة سياسية مختلفة.

ومهما يكن من أمر، فالحكومة المقبلة يمكنها أن تحصل على أغلبية مريحة باعتمادها على ٣ كتل برلمانية، هي: جبهة التحرير، وكتلة المستقلين، والتجمع الوطني الديمقراطي؛ فجملة نواب الكتل الثلاث تبلغ ٢٤٠ نائباً. وقد يكون التوجه الموجود لدى الرئيس تبون يتمثل في مشاركة الإسلاميين وخاصة حركة مجتمع السلم والبناء الوطني^(٦)؛ إلا أن هذه رفضت المشاركة في الحكومة، وأكدت انضواءها تحت مظلة الأغلبية الرئاسية والتزامها ببرنامج الرئيس. ويبقى الأمر مرتبباً نسبياً بشخصية الوزير الأول الذي عينه الرئيس وقدرته على إقناع الأحزاب المتصدرة بالدخول في حزام سياسي لحكومته؛ ذلك أن الاكتفاء بحزبي السلطة السابقين والمستقلين يمثل حالة مفادها أن الأغلبية البرلمانية التي تسند الحكومة لم تتغير منذ عهد الرئيس بوتفليقة. وبذلك يبدو أن المشهد الحكومي -وإن كان على رأسه أحد التقنوقراط^(٧)- حافظ على الاستمرارية دون إحداث قطيعة حقيقية؛ فالتغيير يبدو شكلياً أكثر منه جوهرياً، ولا يستجيب لتطلعات الحراكين ولا لانتظارات جزء ممن شاركوا في العملية السياسية لما بعد بوتفليقة وراهنوا على تغييرات عميقة.

خاتمة

لن تجد الحكومة الجديدة معارضة برلمانية كبيرة؛ بل تتجه الكتل في مجملها نحو التعاون معها وتيسير عملها، وهذا ينطبق أيضاً على الكتل التي اختارت أن تبقى خارج الحكومة. وقد يتجه الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن إلى العمل مع فريق وزاري يغلب عليه طابع التقنوقراط من جهة، والتركيز على المسائل الاقتصادية من جهة ثانية، والحرص على تحقيق إنجازات سريعة وواضحة تقطع الجمود السابق وتستفيد من سياقات اقتصادية عالمية مشجعة (ارتفاع أسعار المحروقات). كما أن المناخ الإقليمي يمثل مجموعة من التحديات، خصوصاً من جهة الوضع في القطر الليبي أو عدم استقرار منطقة الساحل والصحراء، وما يمثله ملف البوليساريو في العلاقة مع المغرب.

أن جمع بينهما ما لا يقل عن ١٠٤ مقاعد، باعتبار أن كتلة المستقلين المهمة قد يكون بعض أعضائها قريبين من حزبي الإسلام السياسي؛ فالحجم النهائي يظهر فيما بعد. ومهما يكن من أمر فهذه النتيجة للإسلاميين -والتي هي متوسطة الحجم- يمكن أن تكون أقل لو شاركت بقية الأحزاب الليبرالية واليسارية والإسلامية المحظورة؛ لكن توقعت بعض الجهات سيطرة شبه تامة لأحزاب الإسلام السياسي على السلطة التشريعية. وهذا لم يتم؛ إذ تعثرت أحزاب إسلامية أخرى (مثل حركة النهضة)، ولم تسعفها الانتخابات بالفوز بأي مقعد، لكن يجب القول إن الإسلام السياسي لن يتمكن من السيطرة على السلطة التشريعية في الجزائر، ما دام أن جبهة الإنقاذ المحظورة ما تزال ممنوعة وغير قابلة للمشاركة تحت أي عنوان آخر.

٤- المستقلون: أسئلة عدة تطرح حول هويتهم؛ لكن ثمة معطيات عدة تشير أن جزءاً مهماً منهم ينتمون لما يمكن تسميته بكتلة الرئيس أو الموالاة الجديدة؛ وهي شخصيات تنحدر من جمعيات كانت سابقاً موالية للرئيس بوتفليقة، وتحولت إلى موالاة الرئيس تبون. وقد شكلت كتلة منهم من الناخبين لصالح الرئيس تبون في الرئاسيات والتشريعية، وينتظر أن تكون مكوناً مهماً في الحكومة المقبلة.

سيناريوهات تشكيل الحكومة

افتتح الرئيس تبون مشاورات تشكيل حكومة جديدة، وبما أنه لا يوجد حزب فائز يمتلك أغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل الحكومة، قد يتجه الرئيس نحو تعيين وزير أول يتولى فيما بعد البحث عن الحزام السياسي والبرلماني لحكومته؛ لكن الرئيس يبدو أنه اشترط على الأحزاب التي جرت معها مشاوراته أن تشارك في الحكومة وتلتزم ببرنامج الذي قد أعلنه في حملته الرئاسية. يوجد توجه لدى أهم الأحزاب المتصدرة للانتخابات نحو تعاون فيما بينها، قد يسفر عنه ما يشبه التحالف أو التآلف؛ نظراً لما سبق من تطورات، ولتقاربها السياسي والأيديولوجي وللسياق العام الحالي. ولكن أيضاً بحثت عن

ملحق

النتائج النهائية التفصيلية للانتخابات التشريعية ١٢ يونيو ٢٠٢١ م

المصدر: الإذاعة الوطنية الجزائرية نقلًا عن المجلس الدستوري

الأحزاب السياسية والأحرار عدد المقاعد

- حزب جبهة التحرير الوطني ٩٨
- القوائم المستقلة ٨٤
- حركة مجتمع السلم ٦٥
- التجمع الوطني الديمقراطي ٥٨
- جبهة المستقبل ٤٨
- حركة البناء الوطني ٣٩
- حزب صوت الشعب ٠٣
- جبهة العدالة والتنمية ٠٢
- حزب الحرية والعدالة ٠٢
- حزب الفجر الجديد ٠٢
- جبهة الحكم الراشد ٠٢
- جبهة الجزائر الجديدة ٠١
- حزب الكرامة ٠١
- الجبهة الوطنية الجزائرية ٠١
- حزب جيل جديد ٠٠١

(١) "تشريعات ١٢ جوان: المجلس الدستوري يعلن عن النتائج النهائية"، موقع الإذاعة الوطنية الجزائرية، (٢٣، يونيو، ٢٠٢١ م، الاسترجاع في: ٢٧، يونيو، ٢٠٢١ م، <https://2u.pw/NTKIy>)

(٢) نقلت مختلف وسائل الإعلام الجزائرية والعالمية نسب المشاركة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وذلك حسب ما أعلنته السلطة المستقلة للانتخابات. انظر قناة الحرة نقلًا عن فرانس برس، ١٣، يونيو، ٢٠٢١ م، الاسترجاع في: ٢٥، يونيو، ٢٠٢١ م، <https://2u.pw/VYbTE>

(٣) عن الانتخابات الرئاسية الأخيرة انظر: محمد السبيطلي، الجزائر: الانتخابات الرئاسية ومستقبل التوافقات السياسية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ديسمبر ٢٠١٩ م، <https://kfcris.com/pdf/4478393af51a43945b398705a303864c5e035870de21b.pdf>

(٤) مصطفى بسطامي، «النتائج النهائية للانتخابات ١٢ جوان ٢٠٢١»، الخبر، ٢٣، يونيو، ٢٠٢١ م، الاسترجاع في: ٢٤، يونيو، ٢٠٢١ م، <https://2u.pw/SYjoe>

(٥) كان مجموع المقاعد التابعة لهذه الأحزاب ٣١ مقعدًا من عدد ٤٦٢ إجمالي مقاعد البرلمان المنحل.

(٦) "الجزائر: تبون يدرس اقتراحات الكتل لتشكيل الحكومة"، الشرق الأوسط، ٣٠، يونيو، ٢٠٢١ م، الاسترجاع في: ٣٠، يونيو، ٢٠٢١ م، <https://2u.pw/PNioX>

(٧) عين الرئيس تبون أيمن بن عبد الرحمن وزيرًا أولًا، وكان في حكومة عبد العزيز جراد يتولى حقيبة المالية. انظر مجلة «جون أفريك» الفرنسية. Algérie : Abdelmadjid Tebboune nomme Aymen Benabderrahmane Premier ministre. 06/30/2021. Acceded :07/1=01/2021. <https://2u.pw/9IVPQ>